عميد كلية الإعلام بجامعة عدن يصدر كتاباً عن العلاقات العامة

لا تزال مكتباتنا المحلية والعربية اليوم تعاني من شح المراجع والمصادر في مجال العلاقات العامة، الذي يعد أحد أهم الفروع التخصصية في مجال الإعلام. لهذا يعد كتاب (العلاقات العامة في اليمن، تكنولوجيا الاتصال وتطوير الأداء)، الذي أصدره في نهاية الشهر الماضي الدكتور وهيب مهدي عزيبان عميد كلية الإعلام بجامعة عدن، المتخصص في العلاقات العامة، إضافة نوعية في هذا المجال. وقد أشار المؤلف، في المقدمة، إلى أن الهدف من تأليفه للكتاب يكمن في سد النقص الكبير في الكتب والدراسات الخاصة بالعلاقات العامة و"الكشف عن الطرق التي تتم بها ممارسة العلاقات العامة في إدارة العلاقات العامة في كل من جامعة عدن والبنك الأهلي بعدن والمناطق الحرة بعدن". ص٣

وفي اعتقادنا أن المؤلف قد سعى في هذا الكتاب، الذي يقع في ٣٩٣ صفحة موزعة على اثني عشر فصلا، إلى الجمع بين التقديم التنظيري والتاريخ (أو التطوير) والتطبيق، هذا من جهة. ومن جهة أخرى حرص د. عزيبان في كتابه على ربط العلاقات العامة بتكنولوجيا الاتصال التي أصبحت اليوم الوسيلة الأولى لتنفيذ معظم المهام التي بات يؤديها هذا المجال الإعلامي الحيوي.

كما تحدث المؤلف في مقدمة كتابه عن أهمية العلاقات العامة في مختلف المؤسسات ودور الاتصال في نجاحها، قائلا: "هناك تلازم بين الإدارة العامة والعلاقات العامة، حيث تعد العلاقات العامة إحدى وظائف الإدارة، لكونها نشاطاً يسعى لكسب وتأييد الجماهير نحو أهداف وسياسات وإنجازات المؤسسة، وخلق جو من الألفة والتعاون بينها وبين جمهورها، من خلال مجموعة من الأنشطة الاتصالية والأعمال المخططة تهدف في الأساس إلى تحسين وبناء علاقات قوية ومتميزة بين المؤسسة وجمهورها من جهة، والمؤسسة والمجتمع المحلي الذي تعيش فيه من ناحية أخرى. وهذا كله يعتمد في الأساس على وجود سياسة سليمة وإعلام صادق على نطاق واسع. وعلى ذلك تقوم العلاقات العامة بالكثير من العمليات التواصلية من أجل التفاهم بين المؤسسة وجمهورها بشقيه الداخلي والخارجي، حيث أن كسب ثقة الجمهور ورضاه لا يمكن أن يتحقق إلا بوتائر مستمرة من الأعمال التواصلية التي تسعى من خلالها إلى تزويده بالمعلومات وكذا استقبالها منه والعمل على تطويرها، وتلبية احتياجاته واكتشاف رغباته وتحديد الخطوات المطلوبة لاستيعابها". ص١-٢

وقد كرّست الفصول العشرة الأولى للتقديم النظري للعلاقات العامة وتكنولوجيا الاتصال. ففي الفصل الأول تناول المؤلف مفهوم العلاقات العامة وأنماطها وأبعادها المختلفة؛ وبعد أن عرفها بأنها "وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلال المؤسسات والهيئات العامة والخاصة إلى كسب تعاطف وتأييد أولئك الذين تهتم بالحفاظ على ثقتهم عن طريق تقييم الرأي العام المتعلق بها وسياستها وإجراءاتها، وتحقيق تعاون مثمر أكثر وبلوغ الأهداف والمصالح بدرجة أكثر كفاءة عن طريق المعلومات ونشرها"، استعرض المؤلف عددا كبيرا من التعريفات التي أعطيت للعلاقات العامة. منها التعريف الذي تبنته الجمعية الأمريكية للعلاقات العامة في مؤتمرها الخامس والثلاثين الذي عُقد سنة ١٩٨٢، ويؤكد أن "العلاقات العامة وحدة إدارية متخصصة تقوم بتقديم خطط وبرامج الإدارة المؤسسة تتعلق بالعلاقات بين المؤسسة والرأي العام من أفراد واتجاهات وسلوك سواء لمن هم خارج المؤسسة أو داخلها، لتلبي المؤسسة حاجات جماهيرها ومنفعة المجتمع، كما تؤمن وسائل الاتصال بين الإدارة ومحيطها بتبادل المعلومات محققة الصالح العام، والسعي إلى التحديد وإدامة علاقات المؤسسة بجماهيرها".

وفي ضوء تلك التعريفات عمد المؤلف إلى توسيع تعريفه للعلاقات العامة بطريقة تربطها بتكنولوجيا الاتصال، إذ كتب: "العلاقات العامة تعبر عن أنشطة مستمرة ومرسومة ومخططة بهدف إيجاد تفاهم متبادل بين المنشأة وجماهيرها عن طريق استخدام الأنشطة الاتصالية والإعلامية المخططة التي تعتمد على الفن والعلم، كما أن هذا الأنشطة تتم مع جماهير نوعية وليست كمية، ولذلك تؤدي العلاقات العامة دورًا مهما في تحقيق التنمية التي تتمثل في توعية المجتمع وترقيته وتطويره. كما أنها تسعى من خلالها المنشآت باختلاف أنواعها إلى كسب تفاهم وتعاطف وثقة وتأييد الجماهير الداخلية والخارجية والحفاظ على استمراريتها؛ وذلك بدراسة الرأي العام وقياسه، للتأكد من توافقه مع سياسات المؤسسة أو المنشأة وأوجه أنشطتها، وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة بين المؤسسات وجماهيرها باستخدام الإعلام الشامل والمخطط". ص١٢

ويتناول د. وهيب عزيبان في الفصل الثاني من كتابه مختلف طرق الاتصال التي توظفها العلاقات العامة في سبيل أداء مهامها، وضمان نجاح التواصل بين الحكومة والمؤسسات من جهة والجمهور من جهة أخرى. أما في الفصل الثالث فقد تم التركيز على العلاقات العامة في إطار المؤسسات الحكومية، حيث أشار المؤلف إلى تزايد اهتمام الحكومات بإدارات العلاقات العامة، لاسيما بعد تعاظم دور الرأي العام وتأثيره في توجيه الأحداث واتخاذ القرارات وتحديد السياسات. وتطرق المؤلف في الفصل الرابع للعلاقة المتينة بين وسائل الاتصال والعلاقات العامة والجمهور، وقدم بعض أمثلة لوسائل الاتصال التي أصبحت اليوم واسعة الانتشار في مختلف بقاع العالم. وفي الفصلين الخامس والسادس تناول المؤلف بعض سمات العلاقات العامة بوصفها عملية اتصالية، وشرح البعد التواصلي ودوره في تحسين الأداء ورفع مهارات العاملين في مجال العلاقات العامة اليوم.

أما في الفصلين السابع والثامن فقد قدم المؤلف شرحا ضافيا لطرق التنظيم والبحث والتخطيط والاستراتيجيات والتقييم والتدريب في مجال العلاقات العامة، وأهميتها في تطوير قدرات العاملين فيها. وفي الفصل التاسع استعرض المؤلف طرق استخدام وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة العلاقات العامة، وتناول في الفصل العاشر كيفية استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العلاقات العامة بالمؤسسات المعاصرة.

وفي الجزء الأول من الفصلين الحادي عشر والثاني عشر، اللذين يشكلان الجانب التطبيقي للكتاب، يستعرض المؤلف مراحل تطور العلاقات العامة في بلادنا، وأهميتها في المؤسسات الحكومية، مبينا أن مدينة عدن قد شهد الإرهاصات الأولى لممارسات العلاقات العامة في شكلها الحديث. ففي نهاية ثلاثينيات القرن الماضي شعرت الإدارة الاستعمارية في المدينة بضرورة تطوير وسائل الاتصال بالسكان المحليين للتأثير فيهم. ووضّح المؤلف ذلك على النحو الآتي "في سبتمبر ١٩٣٩، إثر اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية، اتخذت العلاقات العامة في مستعمرة عدن منحى جديدا، إذ طلب مكتب المستعمرات البريطاني من فريا ستارك أن تعمل في مكتب النشر العلاقات العامة بعدن بصفة خبيرة في شئون جنوب الجزيرة. وكانت مهمتها القيام بالدعاية "البروباجندا" بين أوساط العرب لصالح بريطانيا وبقية الحلفاء. وقد قامت فريا ستارك بالتوغل في بعض المناطق الشمالية من اليمن، واستخدمت الأفلام السينمائية لاستمالة الإمام وإقناعه بالوقوف إلى جانب الحلفاء أو على الأقل التزام الحياد. واضطلع المكتب ببعض مهام العلاقات العامة من خلال قيامه بوظيفة الاتصال بين سلطات الاحتلال والجمهور بعدن، وأداء مهمة محاولة إقناع الرأي العام لقبول توجهات الإنجليز، وذلك عبر إصدار النشرات والكتيبات المختلفة. التي تترجم مضمون تلك الأهداف. كما أسس مكتب النشر في العام نفسه مطبعة العلاقات العامة والنشر، وكانت تطبع أعمال المكتب من أجل الدعاية ضد الطرف الآخر في الحرب العالمية الثانية، وأعمال منظمة الوقاية من الغارات الجوية الإيطالية. وأصدرت في العام نفسه جريدة محمية عدن الرسمية. وفي العام ١٩٤٩ أصدر مكتب النشر العلاقات العامة مجلة سنوية باسم ميناء عدن port of Aden، وكانت تطبع في بريطانيا، وصدر العدد الأول منها في العام نفسه، احتوى على مقالات متنوعة عن تاريخ عدن وآثارها ومعالمها، وكذا إعلانات عن الشركات الموجودة آنذاك في المستعمرة وأنشئت إذاعة عدن عام١٩٥٥، وظهر التلفزيون في المدينة في 11 سبتمبر ١٩٦٤".

د.مسعود عمشوش

وعند تقديمه للبدايات الأولى للعلاقات العامة في جامعة عدن يكتب د. عزيبان "تشير الكثير من الدلائل والوثائق العلمية والتاريخية الخاصة بتأسيس جامعة عدن أن تأسيس إدارة العلاقات جاء متزامناً عقب صدور قانون تأسيس جامعة عدن في سنة ١٩٧٥ تحت مسمى (إدارة العلاقات الخارجية)، والتي كان أغلب نشاطها يندرج تحت إطار عمل ونشاط العلاقات العامة، بحيث كان لابد لجامعة ناشئة أن تتولى التعريف بنفسها في الوسط الأكاديمي الدولي، والإفادة من تجارب الجامعات الأخرى، والاحتكاك بها، وقد أنيطت هذه المهمة بإحدى دوائر الجامعة وهي (دائرة العلاقات الخارجية). وقد بدأ الاهتمام بالعلاقات الخارجية في جامعة عدن خلال السنوات ٧٦-١٩٨١م من خلال التعريف بجامعة عدن على مستوى العالم الخارجي، ومن خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الجامعات والمنظمات. وقد نصت المادة رقم (22) من لائحة تنظيم الجهاز الإداري لجامعة عدن لعام ١٩٧٦على أن دائرة العلاقات في الدائرة رقم (٢) في الجهاز الإداري المركزي الجامعة، وقد كانت هذه الدائرة تتبع - مباشرة - رئيس الجامعة، بخلاف كل الدوائر الأخرى التي كانت تتبع نواب رئيس الجامعة، وحسب المادة (٣٠) من اللائحة المذكورة فإن الدائرة كانت تتولى المهام الآتية: أ- تأمين العلاقات بين الجامعة وسائر الجامعات. ب- تأمين شؤون التبادل الثقافي الجامعي. ج- تولي شؤون الموفدين من قبل الدولة للتخصص في الخارج من بين طلاب الجامعة وأفراد الهيئة التعليمية فيها، وتولي شؤون الطلاب الوافدين. د- سائر المهام التي يكلفها بها رئيس الجامعة". ص292 - 293

ويلاحظ المؤلف أن العلاقات العامة في البنك الأهلي بعدن تدخل ضمن (دائرة التسويق) التي تضم قسم تطوير المنتجات وقسم إدارة المنتجات (الخدمات) وقسم الترويج والعلاقات العامة. ويذكر أن عمل هذه الإدارة الأخيرة "لا يقتصر على بناء علاقات فعالة مع الجمهور والموظفين فقط وإنما يهدف أيضا إلى تسويق خدمات البنك بهدف زيادة حصته السوقية. كما أن وجود برنامج قوي وفعال للعلاقات العامة، يعتبر أمراً ضروريا لبقاء واستمرار البنك في البيئة المحيطة به، وكذا العلاقات العامة الموجهة نحو السوق. وبوجه خاص كما هي في النشاط الدعائي. وضمن هذا السياق المتخصص تمثل العلاقات العامة أداة تسويقية ذات طبيعة ترويجية وأحد عناصر الجهد الترويجي للبنك لتكمل وتعزز العناصر الأخرى كالإعلان ووسائل تنشيط المبيعات للمصرف. كما أن من شأنها أن تتفاعل مع العناصر الأخرى وبصورة تكاملية". ص٣٣٢

أما بالنسبة للمنطقة الحرة في عدن فالعلاقات العامة فيها تدخل هي أيضا في إطار (إدارة التسويق والترويج). وقد ذكر المؤلف أن "الترويج للاستثمار هو أحد أهم المحاور الرئيسة والمهمة التي تقوم بها المناطق الحرة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، حيث يتمثل دوره في إيجاد الفرص الاستثمارية وتحديد أهمها وأهم القطاعات الواعدة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين نحو استغلال تلك الفرص للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو وتوفير فرص جديدة للمجتمع. ومما سبق يتضح الترويج للاستثمار ويقصد به التعريف والإعلام والتشهير بفرص ومجالات الاستثمار، وتوضيح كل الجوانب المتعلقة والمرابطة بالنشاط الاستثماري، التي تساعد في تسهيله، تطويره، وتنميته، ولذلك فإن عملية الترويج للاستثمار لابد أن تختلف من جهة إلى أخرى انطلاقا من البيئة المؤسسية التي يعمل فيها جهاز الاستثمار". ص364

وفي ختام هذا العرض الموجز لأبرز محتويات كتاب (العلاقات العامة في اليمن، تكنولوجيا الاتصال وتطوير الأداء)، لا يسعنا إلا أن نبارك لمؤلفه زميلنا الدكتور وهيب مهدي عزيبان نجاحه في تسليط الضوء على أحد أهم مجالات الإعلام الحديث: العلاقات العامة. ولا نشك في أن الكتاب سيعود بالنفع الكثير ليس على طلبة كلية الإعلام فقط، بل كذلك على كثير من مؤسساتنا الحكومية والأهلية التي ستجد فيه ما يساعدها على تطوير أقسام العلاقات العامة فيها.

أكتوبر وبعض مؤامرات الغرب السرية

نعود إلى 22 - 24 أكتوبر 1956. في هذا اليوم بعيداً عن الأنظار التقى مثلث فرنسا، بريطانيا والربيبة الصهيونية. كانت المهمة وضع خطة بعيداً عن الأعين لمعاقبة مصر وعبد الناصر على وجه الخصوص بعد قراره تأميم قناة السويس.

68 عاماً مرت، ولكن جوهر التآمر لا يزال على حاله. كان اللقاء في (سيفرز) الفرنسية، وسيفرز هذه كانت دوماً وكراً للتآمر. هنا في 1920، اجتمعت القوى الاستعمارية لتقاسم تركة الرجل المريض. حينما لا يتعظ الناس يكرر التاريخ بعض أحداثه أحياناً بصورة ساخرة، ونحن لا نتعظ. اليوم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدويلة إياها، يتآمرون مجدداً لمحو ما بقي من المنطقة، بينما يدعون للسلام.

قناة السويس

افتتحت قناة السويس عام 1869. منذ البداية تمتعت القناة بقيمة استراتيجية كبيرة لبريطانيا، لأنها سهّلت إلى حد كبير التواصل بين بريطانيا والأجزاء البعيدة من الإمبراطورية البريطانية، وفي القرن العشرين، اكتسبت القناة أهمية إضافية لأنها سهّلت الطريق من أوروبا إلى حقول النفط في الخليج، حيث لا يزال وعد تشرشل قائماً.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، أعلنت بريطانيا مصر محمية لها. وفي فبراير 1915، اقتربت القوات التركية من القناة، ولكن تم صدها من قبل البريطانيين، الذين شنوا هجوماً واستولوا على سيناء وفلسطين. وفي عام 1918 انهارت الإمبراطورية العثمانية وتم تقسيم ممتلكاتها العربية بين إنجلترا وفرنسا.

تأميم القناة

اشتدت التوترات البريطانية المصرية مع صعود تيار القومية العربية. اندلعت ثورة يوليو 1952، في مصر. وفي فبراير 1955، رفضت بريطانيا العظمى بيع الأسلحة لمصر، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين. عقدت مصر اتفاقية لتوريد الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي. وفي يوليو 1956، تفاقم تدهور العلاقات بين البلدين أكثر نتيجة لحقيقة أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، اللتين وعدتا عبد الناصر بالمساعدة في تمويل بناء سد أسوان، لم تفيا بتعهدهما بتمويل المشروع بسبب اتفاقية السلاح مع الاتحاد السوفييتي. وردا على هذا الرفض، أعلن عبد الناصر في 26 يوليو 1956، عن تأميم قناة السويس من أجل استخدام عوائدها لبناء السد.

بروتوكولات سيفرز

كان تأميم قناة السويس بمثابة خطوة مفاجئة لإنجلترا وفرنسا، اللتين لم يكن لديهما قوات يمكن أن تشارك على الفور في السيطرة على القناة بينما كان الرأي العام العالمي يقف إلى جانبهما. كان لفرنسا وحدات عسكرية كبيرة في الجزائر، وكان لإنجلترا وحدات عسكرية كبيرة في الأردن. وقد أتاح هذا الوضع لمصر اتخاذ موقف أكثر مرونة بشأن مسألة نظام استخدام القناة، على وجه الخصوص، حيث ذكر أن مصر تضمن حق مرور السفن من قناة السويس دون عوائق (باستثناء السفن الإسرائيلية). في ظل هذه الشروط، لن تحظى العملية العسكرية التي تقوم بها إنجلترا وفرنسا بدعم المجتمع الغربي.

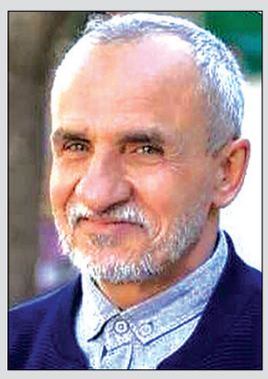

د.احمد سنان

عقد اجتماع سري في سيفرز (فرنسا) في 22 أكتوبر 1956. مثل إسرائيل فيه كل من رئيس الوزراء بن غوريون، ورئيس الأركان العامة موشيه ديان، والمدير العام لوزارة الدفاع شيمون بيريز، ومثل فرنسا وزير الدفاع موريس بورجيس مونوري ووزير الخارجية كريستيان بينو ورئيس الأركان العامة موريس شال، ومثل الجانب البريطاني وزير الخارجية (الوزير) سيلوين لويد ومساعده السير باتريك دين.

واستمرت المفاوضات 48 ساعة، انتهت بتوقيع بروتوكول سري. وبحسب الخطة الموضوعة، كان من المقرر أن تهاجم إسرائيل مصر، ثم تغزو إنجلترا وفرنسا منطقة قناة السويس، موضحة أن تصرفاتهما تهدف "لحماية القناة والفصل بين الأطراف المتحاربة". وكان من المفترض أنه في نهاية الحرب، ستضم إسرائيل سيناء بأكملها، أو على الأقل ثلثها الشرقي على طول خط العريش - شرم الشيخ. وتعهدت إسرائيل في الوقت نفسه بعدم مهاجمة الأردن، وتعهدت بريطانيا العظمى بعدم تقديم المساعدة للأردن إذا هي هاجمت إسرائيل.

اقترح بن غوريون في البداية خطة لإعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط حسب مفهوم الشرق الأوسط الجديد الذي بشر به حاييم وايزمان من قبل. وكان من المقرر، بحسب هذه الخطة، تفكيك الأردن، بحيث يضم الجزء الشرقي من نهر الأردن إلى العراق، وينقل الجزء الغربي من نهر الأردن إلى إسرائيل. ووفقاً لهذه الخطة، فإن الجزء الجنوبي من لبنان حتى نهر الليطاني سيذهب إلى إسرائيل، وسيتعين على لبنان أن يتخلى عن بعض ممتلكاته ذات الأغلبية المسلمة وأن يصبح جمهورية ذات أغلبية مسيحية متحالفة مع إسرائيل. لكن الفرنسيين والبريطانيين لم يوافقوا على هذه الخطة وأقنعوا بن غوريون بالتركيز على مصر.

بعد توقيع اتفاقيات سيفر، بدأت بريطانيا العظمى وفرنسا في تركيز قواتهما في المناطق التي يمكن أن تضرب منها الساحل والمطارات المصرية. تم تسليم كميات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل بشكل عاجل. وبدأ الجيش الفرنسي بالهبوط في المطارات الإسرائيلية، واتخذت السفن الفرنسية مواقعها قبالة سواحل فلسطين. وأعلنت إسرائيل تعبئة واسعة النطاق لقوات الاحتياط، بذريعة "احتمال دخول القوات العراقية إلى الأردن".

وقد أطلقت إسرائيل على عمليتها في سيناء اسم (قادش). في 29 أكتوبر 1956، وكجزء من عملية قادش، هاجمت القوات الإسرائيلية مواقع الجيش المصري في شبه جزيرة سيناء. وفسرت إسرائيل غزوها لمصر بالحاجة إلى وقف هجمات الفدائيين من غزة.

ولم تتوقع القيادة المصرية هجوماً إسرائيلياً. وفي يوم الهجوم، كان رئيس الأركان العامة المصرية عبد الحكيم عامر والعديد من كبار الضباط المصريين يجرون محادثات في الأردن وسوريا. وفي ليلة 28 أكتوبر، أسقطت مقاتلة إسرائيلية طائرة تقل وفداً عسكرياً مصرياً، كانت في طريقها من سوريا إلى مصر. وأدى ذلك إلى مقتل 18 ضابطا من هيئة الأركان المصرية، لكن عامر لم يصب بأذى، حيث عاد إلى مصر على متن طائرة أخرى لاحقا.

وبعد اتفاق سري مع إسرائيل، استخدمت إنجلترا وفرنسا حق النقض (الفيتو) ضد قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اقترحته الولايات المتحدة يدعو إسرائيل إلى وقف عدوانها على مصر. طرحت إنجلترا وفرنسا مطالبهما الخاصة، ودعت طرفي الصراع إلى سحب القوات على بعد 30 كم من قناة السويس. رفضت مصر الامتثال وبدأ البلدان عملا عسكريًا ضدها.

في حديثه أمام الكنيست في 7 نوفمبر 1956، أعلن بن غوريون أن "حملة سيناء هي الأعظم والأكثر مجدًا في تاريخ الشعب الإسرائيلي" وأن الجيش الإسرائيلي احتل سيناء، التي كانت في السابق جزءًا من مملكة سليمان، وامتدت من جزيرة تيران في البحر الأحمر إلى تلال لبنان. وأعلن أن "جزيرة يطفات- بالعبرية- (جزيرة تيران في جنوب سيناء) أصبحت مرة أخرى جزءًا من مملكة إسرائيل الثالثة". وألمح بن غوريون إلى احتمال ضم إسرائيل لسيناء، قائلا إن الجيش الإسرائيلي "لم يجتح الأراضي المصرية" و"العملية اقتصرت على شبه جزيرة سيناء فقط"، وأن حدود وقف إطلاق النار لعام 1949 لم تعد صالحة.

انتقدت العديد من الدول تصرفات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل نقداً خجولاً، بينما كان موقف الاتحاد السوفييتي فعالاً بشكل واضح. حيث هدد الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بإجراءات حاسمة، بما في ذلك استخدام الضربات الصاروخية على أراضي هذه البلدان. مثل هذا التطور للأحداث كان سيؤدي حتماً إلى حرب نووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

لهذا طالبت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها بوقف العدوان في الشرق الأوسط. وطالبت الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 نوفمبر 1956، بوقف الأعمال العدائية، وانسحاب قوات الدول الثلاث من الأراضي المصرية وفتح قناة السويس.

وأجبر التهديد بالعزلة الدولية والحرب العالمية بريطانيا العظمى وفرنسا على سحب قواتهما من مصر في ديسمبر 1956. وانسحبت إسرائيل من الأراضي التي استولت عليها في مارس 1957 تحت ضغط من الولايات المتحدة، التي هددتها بالعقوبات في حين "أكد الرئيس الأميركي أيزنهاور على أن انسحاب إسرائيل من سيناء لا يعني ضمناً حق مصر في إغلاق جديد لمضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية، وأنه إذا انتهكت مصر شروط الهدنة فإن ذلك يجب أن يترتب عليه رد فعل قاس من الأمم المتحدة". وكان الموقف الأمريكي هذا مراوغاً للغاية، أو كما يقال انحناء أمام العاصفة وهذا ما بينته حرب أكتوبر 1973، على الأقل.

تم إيقاف الحملة العسكرية المذهلة من خلال الجهود المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ومن الأمثلة النادرة على الإجماع في تلك السنوات أسباب مختلفة. من جهة، كما في الحالة السورية الراهنة، لم يكن الاتحاد السوفييتي مستعداً لمشاهدة حليفه يُدمر على يد "عدو محتمل"، ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة قد قررت "منع" حلفائها في الناتو إلى الأبد من التصرف ضد إرادة واشنطن. وبالمقابل فقد تمت عرقلة محاولات إثارة القضية في مجلس الأمن باستخدام حق النقض من قبل بريطانيا وفرنسا، ثم انعقدت جلسة طارئة للجمعية العامة، تقرر فيها سحب جميع القوات الأجنبية وإدخال قوة حفظ سلام إلى مصر. بعد أن تم دعم هذا القرار بتصريحات لا لبس فيها من الاتحاد السوفييتي حول "الإجراءات الحاسمة" ضد المعتدين، بدأ انسحاب القوات. سحبت إنجلترا وفرنسا قواتهما بحلول 22 ديسمبر 1956، وإسرائيل في مارس 1957. منذ 15 نوفمبر 1956، كان هناك 3300 من ذوي الخوذ الزرقاء متمركزين في منطقة القناة.

وحسب "خبير الشرق الأوسط" أندريه أوستالسكي في مقابلة له مع بي بي سي، كانت هذه هزيمة كاملة لإنجلترا وفرنسا، لكن إسرائيل ما زالت تحصل على الفوائد من الحرب: حيث تم رفع الحصار والحظر المفروض على مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس ومضيق تيران. بالإضافة إلى ذلك، وخلال وجودها في شبه جزيرة سيناء، نهبت إسرائيل من هناك كل ما له قيمة. في بروتوكول سيفر اتفقت القوى الثلاث، ببرود ومعرفة تامة بما كانوا يفعلون، على غطاء زائف تماماً للغزو. بالضبط تكرر الأمر مع العراق، حيث كان بوش وبلير يصران أن صدّام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل.

ووفقاً للاتفاقية السرية، كان من المفترض أن تكون إسرائيل أول من يبدأ الأعمال العدوانية، ظاهرياً فقط لقمع الهجمات التي يشنها الفدائيون المتمركزون في سيناء، وسوف تتدخل بريطانيا وفرنسا في الصراع كقوة محايدة وغير متحيزة لوقف الهجمات، وضمان أمن قناة السويس. في الواقع، قامت القوى الثلاث في البداية بتنسيق أعمالها وحددت هدف الإطاحة بعبد الناصر وتغيير النظام في البلاد. وكانت إسرائيل تبحث عن فرصة للقيام بذلك، وقررت استغلال الوضع والتوصل إلى اتفاق مع البريطانيين والفرنسيين، والتخلص من سوء الفهم القديم لأغراض عملية.

بالنسبة للفرنسيين، بالإضافة إلى اهتمامهم بقناة السويس، كان هناك عامل آخر ربما أكثر أهمية، فقد كانت مصر داعمة رئيسية للثوار الجزائريين. وكانت حرب التحرير مستمرة في الجزائر، ولم تكن باريس مستعدة للاعتراف بالهزيمة ومغادرة الجزائر. كانت هذه هي المشكلة الوطنية الرئيسية بالنسبة لفرنسا، وبدت فكرة إضعاف مصر، وربما التخلص من عبد الناصر تماماً، جذابة لها للغاية.

كل شيء واضح مع البريطانيين. فقناة السويس هي أهم شريان تجاري وطريق إمداد نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا، والسيطرة عليها هو دور ومكانة الإمبراطورية. لقد أدت الهزيمة العسكرية السياسية ليس فقط إلى انهيار حكومة أنتوني إيدن، ولكن أيضاً واستراتيجية الحفاظ على الإمبراطورية البريطانية بأكملها.

إن الصراع حول السويس كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ العالم، وفي تاريخ بريطانيا بالدرجة الأولى. في عام 1956 تم حسم مسألة تصفية الاستعمار والإمبراطورية دون قيد أو شرط.

يمكن لإسرائيل، التي كانت لديها خلافات قوية إلى حد ما مع إنجلترا، (كما قيل حينها) أن تنهي هذا الخلاف عبر اتفاقية سرية مع بريطانيا بشأن ضربة عسكرية لمصر وأن تختبر عدوانيتها ضد العرب من خلال ذلك. وفي نظر المجتمع الدولي، يبدو أن إسرائيل ليست المسؤولة.

على أية حال، كم سمعتم من النواح الغربي حول اتفاقية سيفر والدور الخسيس لإنجلترا وإسرائيل في مهاجمة مصر الأعزل؟ ليس هناك نواح. لكن كل ما تسمعونه يدور حول نوع من العلاقات التي يرغب الغرب في تثبيتها مع العالم العربي والإسلامي وهي مستمرة وفعالة، لذا، هذه المرة عندما يصرخ فيها الغرب بشأن إبرام روسيا معاهدة مع كوريا الشمالية، تأكدوا من سؤالهم عن نكث العهود والمواثيق، وعن اتفاقيات سايس- بيكو وسيفر السرية والاتفاقية البريطانية الألمانية الجديدة.